بحث توطيد التعاون الاقتصادي مع سفيري كوريا الجنوبية والهند

الصقر: البيئة الاستثمارية للكويت جاذبة للأموال الأجنبية

محمد الصقر مستقبلا السفير الهندي لدى الكويت سيبي جورج

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر أمس، سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى الكويت هونغ يونغ كي، حيث حضر اللقاء مدير عام الغرفة رباح الرباح، ويأتي هذا اللقاء في إطار مناقشة سبل توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة، حيث أكد الصقر على الاهمية الاقتصادية التي تمثلها جمهورية كوريا بالنسبة الى الكويت، مقدرا الدور التاريخي الذي لعبته الشركات الكورية في العقد الماضي وإمتدت الى الفترة الحالية.

وأشار الصقر الى تنفيذ الشركات الكورية حاليا مشاريع ذات اهمية استراتيجية قصوى ولها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية في البلاد، وكذلك باعتبارها أحد أكبر الشركاء التجاريين للكويت، حيث تشير الاحصاءات إلى أن اجمالي حجم التبادل التجاري لعام 2018 للمنتجات غير النفطية يقارب 1,5 مليار دولار، مضيفا أن البيئة الاستثمارية للكويت أصبحت مشجعة وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية بعد تعديل عدد من القوانين الاقتصادية ذات العلاقة أهمها قانون تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت الذي يتيح الفرصة للمستثمرين الأجانب بتأسيس شركات بنسبة تصل الى 100٪، وقد أعرب عن أمله في أن تتم الاستفادة من الكفاءة والخبرات الكورية على أكمل وجه فيما يتعلق بالخطة التنموية الشاملة في البلاد، مؤكدا استعداد الغرفة لتسخير كافة امكاناتها المتاحة للجانب الكوري في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

ومن جانبه، أوضح السفير الكوري أن العلاقات السياسية الممتازة التي تربط البلدين الصديقين تعتبر الركيزة الأساسية لتطوير الروابط الاقتصادية المشتركة والتي شهدت في الفترة الماضية تطورات كبيرة، مؤكدا على جهود السفارة المتواصلة التي تسعى الى خلق شراكات استراتيجية بين قطاعي الأعمال الكويتي والكوري، وكذلك تعزيز تواجد الاستثمارت الكورية في البلاد سواء كانت استثمارات مباشرة أو بالشراكة مع القطاع العام والاسهام في مشاريع الخطة التنموية للكويت، وقد أعرب عن أمله في أن تقوم الحكومة الكويتية بتسهيل إجراءات السفر للمواطنين الكوريين العاملين على تنفيذ المشاريع التنموية في الكويت من مهندسين ومعماريين وموظفين وغيرهم، والسماح لهم بدخول الكويت لما له من الأثر المباشر في تسريع عملية تنفيذ والانتهاء من هذه المشاريع في أقرب وقت ممكن.

ومن جانب آخر، استقبل الصقر سفير جمهورية الهند لدى الكويت سيبي جورج، والذي يزور الغرفة للمرة الأولى بعد تقديم أوراق اعتماده سفيرا لبلاده لدى الكويت، حيث تم مناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت والهند، مشيدا بالعلاقات التجارية المثالية بين البلدين الصديقين حيث تحتل الهند المركز الاول كأفضل بلد مستورد بقيمة العمليات التجارية تصل لقرابة الـ 1,8 مليار دولار، فيما تحتل المرتبة السابعة كأفضل بلد مصدر بقيمة العمليات التجارية مليار دولار حسب احصاءات 2018.

ومن جانب آخر، أشار الصقر الى أن القطاع الخاص الكويتي له خبرات وتجارب استثمارية ناجحة ونموذجية في العديد من دول العالم ويمتلك سيولة مالية وفيرة يمكن استغلالها في عمل شراكات كويتية هندية استراتيجية، وقد أكد على توافر فرص ممتازة للتعاون من خلال المشاريع التنموية الكبيرة في الكويت وقد حث الشركات الهندية تقديم مشاريع استثمارية مدعمة بدراسات جدوى متكاملة الأمر الذي يعطي المستثمر الكويتي صورة واضحة عن الجدوى الاقتصادية لها ويشجعه على الدخول بهذه المشاريع.

وبدوره، أكد السفير الهندي أن السفارة ستعمل جاهدة لفتح قنوات جديدة لتواصل وايجاد فرص حقيقية للتعاون منوها الى أهمية الاستماع الى مرئيات غرفة تجارة وصناعة الكويت في كيفية توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة وفتح آفاق اقتصادية جديدة.

«اتحاد المصارف» يستعد لتنظيم ندوة «تعزيز الاستعداد للأمن السيبراني للبنوك» 30 الجاري

د.حمد الحساوي

روس ميقونوتن

قال أمين عام اتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي إنه نظرا لتزايد أهمية التحول الرقمي بالنسبة للبنوك، خاصة في ظل الانتشار العالمي السريع لوباء فيروس كورونا المستجد، تتزايد المخاوف بشأن تعرض المؤسسات المالية لهجمات إلكترونية عبر الإنترنت بشكل أكبر وأكثر انتشارا.

وأضاف انه في هذا الصدد، سينظم اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع اتحاد المصارف الآسيوية، ندوة عن بعد بعنوان «تعزيز الاستعداد للأمن السيبراني للبنوك»، لعدد من مديري وموظفي البنوك الكويتية والأجنبية، وذلك يوم الأربعاء الموافق 30 سبتمبر الجاري. وأوضح الحساوي أن الندوة ستناقش عدداً من الموضوعات من أهمها كيفية ووسائل حماية أعمال المؤسسات المالية من المخاطر الإلكترونية، وتتضمن الندوة عدداً من المحاور منها استراتيجية إدارة المخاطر السيبرانية، كيفية الكشف عن نقاط الضعف في المخاطر الإلكترونية، ضمان التوازن بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والمخاطر، إيجابيات وسلبيات التأمين ضد المخاطر الإلكترونية، التدريب وبناء القدرات للموظفين والعملاء على مخاطر الإنترنت.

ومن جهته، قال رئيس أمن المعلومات في بنك الخليج روس ميقونوتن، والممثل عن الاتحاد من لجنة مديري الأمن والمتحدث بالندوة بالمحور الخاص بإيجابيات وسلبيات التأمين ضد المخاطر الإلكترونية، أن التأمين الإلكتروني اليوم بات عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية إدارة المخاطر، للحماية من التهديدات الإلكترونية والمسؤوليات التي قد تقع نتيجة لها. وستركز هذه الندوة على كيفية استخدام التأمين الإلكتروني للتخفيف بشكل فعال من المخاطر الإلكترونية، وستتضمن أيضا مناقشة الفوائد والتحديات المختلفة المرتبطة بسياسات التأمين الإلكتروني، بما فيها أفضل الممارسات لإدارة المخاطر الإلكترونية عن طريق شركات وجهات خارجية.

«كامكو إنفست»: التمويل الخاص مساهم رئيسي للتعافي الاقتصادي

فيصل العثمان

عقدت كامكو إنفست، ندوة عبر الإنترنت عن قطاع التمويل الخاص كفئة أصول، حيث استضافت فيها ممثلون من شركة ماديسون كابيتال فندينغ، وهي شركة أميركية متخصصة بالتمويل الخاص، وبحضور عدد من العملاء من المؤسسات وذوي الملاءة المالية، وركزت الندوة على المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة متضمنة محركات السوق وتحليل تدفق الصفقات والتصنيف الائتماني والفرص المحتملة. وأوضحت الشركة في بيان صحافي، أن الندوة ناقشت العديد من الموضوعات الرئيسية التي تتعلق في قطاع التمويل الخاص والذي يعني بتوفير التمويل اللازم من المستثمر مباشرة لصفقات الملكية الخاصة منها الأسس التي أصبح بموجبها التمويل الخاص فئة أصول بحد ذاتها، ومحركات النمو والفرص بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على أسوق الدين.

وأدار النقاش فيصل العثمان، رئيس إدارة الحلول الاستثمارية في كامكو إنفست فيما قدم كل من آشيش شاه، رئيس قطاع أسواق رأس المال في ماديسون وبريان تيرنس، مدير مجموعة إدارة الاستثمار في أسواق رأس المال في ماديسون، لمحة عامة عن سوق التمويل الخاص، وقد شارك كل من شاه وتيرنس في الندوة من شيكاغو، إلينوي، الولايات المتحدة، حيث يقع المقر الرئيسي لشركة ماديسون. وبهذه المناسبة، قال فيصل العثمان: «لدينا إيمان راسخ بأن ظروف السوق المختلفة تأتي بفرص مختلفة، وهذا بدون شك ينطبق على المشهد الاقتصادي الحالي، وقد شهدنا الآن، وبعد مرور أكثر من 6 أشهر على انتشار جائحة كورونا، أن التمويل الخاص يساهم في عملية التعافي من التباطؤ الاقتصادي الذي يشهده العالم».

وأشار العثمان إلى أن فئة الأصول هذه تستفيد من الدخل الثابت بالعملة الصعبة ضمن سلطات تشريعية ورقابية منظمة. وتتم عادة التوزيعات النقدية بشكل ربع سنوي وبعائد يماثل أو يفوق فئات الأصول الأخرى مثل العقار والتأجير. فمن خلال التمويل الخاص، يكون المستثمر هو المزود للتمويل لتحقيق العائد المطلوب. والأهم من ذلك، فإن نسبة مخاطر الاستثمار في التمويل الخاص متدنية، وبالأخص فيما يتعلق بمخاطر التخلف عن السداد مما يؤدي إلى معدلات استرداد مرتفعة من خلال تطبيق الآليات التي يضعها الممولون الرئيسيون ذوو الخبرة والمتخصصون في ترتيب مثل هذه الصفقات والتي لا تدخر جهدا في المحافظة على رأس المال.

بيان بالحالة المالية للدولة

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقا)
baderalhammad.com

■ الميزانية العامة لا تعد وفق المادة 140 من الدستور ولا تشتمل على كل إيرادات الدولة ومصروفاتها

■ يجب إعادة النظر في التشريعات القائمة وإعداد المركز المالي للدولة لتحقيق مزيد من الشفافية والحوكمة

ناقش مجلس الامة في جلسة سرية الحالة المالية للدولة وفقا لنص المادة 150 من الدستور، والتي تلزم الحكومة بأن تقدم الى مجلس الامة بيانا عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل خلال كل دور من أدوار انعقاده العادية.

ويتزامن تقديم هذا البيان عادة مع مناقشة الميزانية العامة للدولة في الجلسة العامة، حيث انه وفقا للمادة 140 من الدستور ألزمت بان تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها.

وعلى الرغم من ان الميزانية العامة للدولة لا تعد وفق المادة 140 من الدستور، حيث انها في حقيقة الامر لا تشتمل على كل إيرادات الدولة ومصروفاتها، وهذا ما أفصح عنه بعض أعضاء مجلس الامة في جلسة المناقشة الأخيرة، حيث افاد أحدهم بأن الحكومة تعمل على تجزئة الميزانية وبالتالي لا يمكن معرفة مركز الكويت المالي، لا بل حتى رئيس الحكومة ووزير المالية لا يعرفان الوضع الحقيقي للوضع المالي للدولة ـ حسب تعبيره.

والآخر افاد بأن مصروفات تسليح وزارة الدفاع وميزانيتها البالغة 3,5 مليارات كانت خارج إطار الميزانية، ولكن لم يتم تضمين مشروع قانون الميزانية العامة لميزانية التسليح لإحكام الرقابة عليها، حيث وعدت الحكومة بإرسال مشروع بقانون لتضمين مصروفات التسليح ضمن إطار الميزانية ولم يتم ذلك.

الا انه كان من الحصافة ان تقدم الحكومة بيانا عن الحالة المالية للدولة بما يتسق مع المادة 140 من الدستور، من خلال تقديم قائمة بالمركز المالي للدولة، والتي تعتبر بيانا يسهم في توضيح المركز المالي لها، وبموجب هذا البيان يتم توضيح طبيعة الأصول التي تمتلكها الدولة وتوزيعها، والالتزامات المترتبة عليها، والمبالغ المتبقية لها بعد دفع قيمة الالتزامات، وهي بمنزلة الميزانية العمومية الشاملة للدولة والتي تتضمن كل المصروفات والايرادات واصول الدولة والتي توضح الصورة الحقيقية للموقف المالي للدولة.

ومن خلال اعداد المركز المالي للدولة على النحو المذكور ووفق المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن، ستكون الصورة واضحة لمجلس الامة فيما إذا كان يتطلب الامر من الدولة اللجوء الى قانون الدين العام لسد العجز المالي في الميزانية العامة للدولة من عدمه، كما سيحدد الخيارات والبدائل المناسبة لتوفير السيولة المناسبة للدولة، وتحديد كلفتها مقارنة مع عائد استثمار أصول الدولة في حالة كان تسييل الأصول أحد تلك الخيارات، خاصة في ظل وجود تقارير صحافية تفيد بان الصندوق السيادي للدولة يمتلك سيولة تقدر بـ 30 مليار دينار.

لذا، في سبيل تحقيق ذلك يجب إعادة النظر في التشريعات القائمة بما يتيح اعداد مثل هذا المركز المالي، والذي يقدم ضمن الحالة المالية للدولة لتحقيق مزيد من الشفافية والحوكمة، وبما يتسق مع المادة 140 من الدستور، وان تطلب ذلك تعديل احكام القانون رقم 47 لسنة 1982 بشأن انشاء الهيئة العامة للاستثمار.

علما ان بعض الجهات الحكومية تقوم بإعداد أكثر من ميزانية لها، كميزانية تشغيلية والتي تدرج ضمن الميزانية العامة للدولة، وميزانية النشاط الخاص بالجهة والتي لا تدرج ضمن الميزانية العامة للدولة، وهي من الممارسات المطبقة في العديد من الجهات الحكومية، كميزانية أموال القصر بالهيئة العامة لشؤون القصر وميزانية أموال الوقف بالأمانة العامة للأوقاف، وميزانية الزكاة في بيت الزكاة وغيرها من الجهات.

ومن أفضل ممارسات الدولة المتعلقة بالصناديق السيادية الصندوق السيادي النرويجي المنشأ في عام 1990 والذي يعد الأكبر بالعالم، وتقوم وحدة الاستثمار في المركزي النرويجي، بإدارة الصندوق نيابة عن وزارة المالية، التي تمتلكه باسم الشعب النرويجي.

ويتمتع هذا الصندوق بالشفافية العالية فيما يخص سياسة الاستثمار لهذا الصندوق، وتركز استثماراته سواء على مستوى الشركات او الدول، وكذلك ما يخص طبيعة تلك الاستثمارات ونسبها سواء كانت أسهما او سندات او عقارات، تلك السياسات التي تمكن الصندوق من تحقيق أعلى عائد ممكن، ضمن إطار السياسات التي تحددها وزارة المالية النرويجية.

وأحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة المالية النرويجية، هو ما يسمى بقاعدة الميزانية، حيث لا يسمح للإنفاق الحكومي بتخطي سقف العائدات الحقيقية المتوقعة للصندوق، والتي تقدر عادة بنحو 3 ـ 4٪. وقد تصدر الصندوق السيادي النرويجي مؤشر لينابورج مادويل للشفافية، الذي يقيس شفافية الصناديق السيادية العالمية، حيث حصل على كامل النقاط العشر على سلم المؤشر.

«الدراسات المصرفية» يُكرِّم خريجي برنامج «ابتعاث الكويتيين للحصول على الماجستير»

د.يعقوب الرفاعي مكرما الخريجين

تحت رعاية محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية د.محمد الهاشل، كرم المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي خريجي برنامج «ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير» الدفعة الرابعة، وهو أحد برامج مبادرة «كفاءة» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية.

وفي بيان صحافي للمعهد، هنأ الرفاعي الخريجين على تخرجهم، والذي كان بمنزلة تحد لهم ليس من السهل تحقيقه، ولكنهم عملوا وثابروا حتى حققوا هذا الإنجاز الصعب المنال بتخرجهم في أفضل الجامعات العالمية، في سنة 2019، وتمنى لهم دوام التوفيق والنجاح.

ويعقد هذا البرنامج بهدف إيفاد الخريجين الكويتيين للحصول على درجة الماجستير من أفضل الجامعات العالمية ودون أي التزام على الطالب بالعمل لدى القطاع المصرفي عند التخرج ويعتبر برنامج الابتعاث أحد برامج مبادرة «كفاءة» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بهدف بناء كوادر وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية بالكويت.

كميفك
KMEFIC

Job Opportunity

Kuwait and Middle East Financial Investment Company is seeking to recruit Kuwaiti Nationals to join its workforce as per the following requirements:

Customer Care Representative
- Bachelor's Degree/Higher Diploma (preferably Accounting, Finance,Business Administration or Public Relations).
- Fresh graduate or with one year experience in Customer Service field.

Senior Officer – Customer Care
- Bachelor's Degree/Higher Diploma (preferably Accounting, Finance, Business Administration or Public Relations).
- Minimum of 3 years experience in Customer Service field.

Financial Broker
- Bachelor Degree /Higher Diploma (Preferable in Finance / Banking).
- Fresh graduate or with one year experience in Online Trading field.

Senior Financial Broker
- Bachelor Degree /Higher Diploma (Preferable in Finance / Banking).
- Minimum of 3 years experience in Online Trading field.

If you are interested kindly forward your CV to hr@kmefic.com.kw

شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية ش.م.ك.م
Middle East Financial Brokerage Co. K.S.C.C

Job Opportunity

Middle East Financial Brokerage Company is seeking an experienced, Highly qualified applicant to join our team as:

Compliance Manager
- Monitor the negative positions on a daily basis and advise of overdrawn positions.
- Daily surveillance of occurrence of any market abuse or breaches.
- Review of the Transaction Summary sheets and reporting any discrepancies.
- Monitoring the control sheets, noting any withdrawals and ensuring the completion of all paperwork, including Power of Attorney.
- Monitoring of occurrence of Trade Errors.
- Monitoring of Daily Voucher entries and registration of debits and credits.

Skills required:
- Bachelor Degree with minimum of 10 years of experience.
- Knowledge of Financial Markets and CMA Rules and Regulations.
- Strong communication and leadership skills.
- Bilingual Arabic / English.

If you are interested kindly forward your CV to hr@kmefic.com.kw